حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 581 الخميس 22 يونيو 2023

في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية

إلغاء الإعفاءات المقررة لشركات الدولة

حابي

وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه الأسبوعي أمس، على مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية.

وأشار بيان لمجلس الوزراء إلى أن القرار يأتي في إطار حرص الدولة المصرية على تحسين مناخ الاستثمار، ودعم مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتكريسًا وترسيخا للتوجه الخاص بكفالة فرص عادلة لمختلف الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية في المعاملات المالية المنظمة لها.

وتابع: كما يأتي دعما للتنافس في إطار من الحيدة والشفافية واقتصاديات السوق الحر، لما في ذلك من أثر في خلق بيئة استثمارية وتنافسية صحية تشجع المستثمرين على ضخ مزيد من الاستثمارات، ينهض بها الاقتصاد القومي وتتحسن مؤشراته.

الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء

وذكر البيان أن مواد مشروع القانون "كفلت المساواة بين القطاع الخاص وبين جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وكياناتها وشركاتها أو الشركات التي تسهم في ملكيتها عند ممارسة أنشطة استثمارية أو اقتصادية"، من خلال "سريان الأصل العام المنصوص عليه في قوانين الضرائب والرسوم على كلا الطائفتين دون تمييز، وإلغاء جميع الإعفاءات الضريبية أو الرسوم، وسواء كان الإعفاء كليا أو جزئياً، والواردة في أي من القوانين أو اللوائح.

وأضاف أن ذلك كله دون الإخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها في مصر والإعفاءات المقررة للأعمال والمهام المتعلقة بمقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومي، والإعفاءات المقررة لأنشطة تقديم الخدمات المرفقية الأساسية، إذ نص مشروع القانون على استمرار تمتعها بالإعفاءات حتى تنفيذ هذه التعاقدات وفقا للقوانين التي أبرمت في ظل سريانها.

شركة مدينة نصر بقت مدينة مصر وهتعمر في كل حتة في مصر

16750

madinetmasr.com

مدينة مصر
Madinet Masr
تأسست ٩٥٩

تعديلات جديدة لقانون الاستثمار

التوسع في الرخصة الذهبية وحوافز جديدة للمشروعات الاستثمارية

جواز مد مهلة تأسيس الشركات حتى 9 سنوات

حابي

وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه الأسبوعي أمس، على مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار، بهدف زيادة بعض الحوافز الخاص الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، والتوسع في منح الرخصة الذهبية.

ونصت التعديلات المقترحة على مجموعة من الأحكام شملت تأكيد تمتع جميع المشروعات الاستثمارية، سواء المقامة قبل العمل بأحكام قانون الاستثمار أو في تاريخ لاحق عليه، بالحوافز العامة الواردة بالقانون.

كما تضمنت زيادة بعض الحوافز الخاصة الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، ومد المدة التي يتعين أن تؤسس خلالها الشركة أو المنشأة الجديدة لإقامة المشروع الاستثماري لكي يتمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في القانون، ويجوز مد هذه المهلة إلى 9 سنوات.

وتضمنت التعديلات: معالجة آلية وضع الخريطة الاستثمارية، وما تشمله من بيانات، والتوسع في نطاق الشركات الجائز منحها الموافقة الواحدة "الرخصة الذهبية" المنصوص عليها في المادة (20) من قانون الاستثمار المشار إليه، ليشمل جواز منحها للشركات القائمة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

وشملت أيضًا التوسع في نطاق المشروعات الجائز منحها هذه الموافقة لتشمل المشروعات الاستثمارية الجديدة المزمع إقامتها لمزاولة أي من الأنشطة الاستثمارية الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار في المجالات والقطاعات المبينة بتعريف المشروع الاستثماري" الوارد بالمادة (1) من القانون، وأية قطاعات أخرى بما يتفق وخطة التنمية الاقتصادية للدولة.

وتطرقت التعديلات إلى التوسع في نطاق المشروعات الجائز الترخيص بإقامتها بنظام المناطق الحرة لتشمل المشروعات العاملة في مجالات تصنيع البترول، وصناعات الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي، والصناعات كثيفة استخدام الطاقة، هذا إلى جانب وضع معالجة تشريعية لمسألة خروج المخلفات الخطرة من المناطق الحرة إلى داخل البلاد، وذلك بقصد التخلص منها أو إعادة تدويرها، وفقاً لقانون تنظيم إدارة المخلفات.

وتضمنت التعديلات المقترحة على أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017، منح حافز استثماري إضافي بمحددات وضوابط خاصة تستهدف جذب صناعات بعينها وتوجيهها إلى مناطق معينة داخل البلاد.

ASPIRE HOLDING™

لإقامة مشروعات لصناعة الدراجات الكهربائية

هيرو موتوكورب الهندية تبدي رغبتها في ضخ استثمارات داخل اقتصادية قناة السويس

حابي

أبدت شركة هيرو موتوكورب الهندية، المتخصصة في صناعات وسائل النقل الشخصية، اهتمامها بالتوسع في أنشطتها داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وتبلغ مبيعات الشركة حول العالم أكثر من 110 ملايين دراجة نارية وسكوتر، وقد أبدت الشركة رغبتها في العمل على ضخ استثمارات وإقامة مشروعات لها داخل المنطقة لصناعة الدراجات الكهربائية، بحسب بيان لاقتصادية قناة السويس، أمس.

وأوضح البيان أن الشركة تستهدف تلبية احتياجات السوق المصرية بالتزامن مع التحول للاقتصاد الأخضر فضلا عن تصدير هذه المنتجات للأسواق الإفريقية والأوروبية عبر موانئ المنطقة المطلة على البحرين الأحمر والمتوسط مما يعزز من تواجد منتجات الشركة في هذه الأسواق.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والوفد المرافق له من أعضاء الهيئة الاقتصادية، ووفد من المطورين الصناعيين للسخنة وشرق بورسعيد، بمسئولي شركات هندية تعمل في مجالات الطاقة المتجددة وصناعة الدراجات الكهربائية.

واستكمل الوفد ضمن جولته الترويجية بالهند لقاءاته المكثفة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الهندية من قطاعات متنوعة داخل المناطق الصناعية التابعة للمنطقة.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- هايدروم العمانية توقع مشروعين للهيدروجين الأخضر بقيمة 10 مليارات دولار
- النفط يرتفع متأثرا بصعود الحبوب وتصريحات رئيس الفيدرالي الأمريكي
- السيسي يبحث سبل توسيع أنشطة شركة الخطوط الملاحية الفرنسية العالمية في مصر
- مواصلات دبي تتراجع عن طلب مستشارين ماليين لمراجعة أصولها
- المركزي: تعطيل العمل بالبنوك من 27 يونيو إلى 3 يوليو بمناسبة عيد الأضحى وذكرى ثورة 30 يونيو

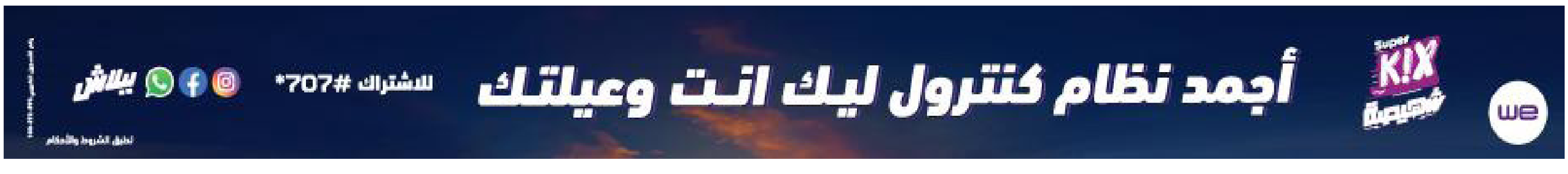

حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 581 الخميس 22 يونيو 2023

متطلباتها أقل في الإفصاحات وشروط القيد

مشاورات بين البورصة والرقابة المالية لإطلاق سوقًا لقيد الشركات الناشئة

رنا ممدوح وسارة هشام

قال رئيس البورصة المصرية، رامي الدكاني، إنه جار دراسة إنشاء سوق لقيد الشركات الناشئةً تكون متطلباته أقل من حيث الإفصاحات وشروط القيد.

وأضاف الدكاني، ردًا على سؤال حابي خلال مؤتمر صحفي عقده أمس، أنه جار التشاور مع الهيئة العامة للرقابة المالية بشأنً سوق الشركات الناشئة.

وعن خطط استقطاب شركات للقيد في البورصة، توقّع الدكاني بدء التداول على أسهم طاقة عربية بعد إجازة عيد الأضحى، فيما أشار إلى أن المحادثات مع شركات قطاع البترول الأخرى لم تصل إلى مراحل متقدمة بعد.

وتطرق الدكاني إلى توقيت تداول سندات الخزانة المصرية، متوقعا أن تكون خلال شهر سبتمبر بحد أقصى، مشيرا إلى الانتهاء من مشروع تحويل تسوية سندات الخزانة إلى الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي.

وأوضح أن البورصة نجحت، بالتعاون مع جميع الأطراف، في تسوية سندات الخزانة من شركة مصر المقاصة إلى الشركة المصرية للإيداع المركزي ECSD.

كما كشف رئيس البورصة عن وجود محادثات مع الهيئة العامة للرقابة المالية لإصدار رخصة بمزاولة نشاط مدير علاقات المستثمرين بالشركات، موضحا أن المحادثات الراهنة مع الهيئة تدور حول من تؤول إليه السلطة على سجل مدير المستثمرين، مشيرا أنه يميل أن تكون للبورصة.

وتوقع تفعيل الرخصة خلال النصف الثاني من العام الجاري، لافتا أنها ستكون من خلال شرائح تبدأ بالشركات الكبرى.

كما صرّح الدكاني بأن قطاع التكنولوجيا في البورصة المصرية يعمل حاليا على تطوير نظام لتداول وتلقي طلبات وثائق الذهب، بالتعاون مع مدير استثمار صندوق az- gold، متوقعا إطلاقه خلال 3 أشهر بحد أقصى.

واستعرض الدكاني، خلال المؤتمر، مؤشرات أداء البورصة المصرية خلال النصف الأول من العام الجاري، مشيرا إلى المؤشر الرئيسي EGX30 صعد بنسبة 23.5% منذ بداية يناير حتى 18 يونيو، محققا أعلى عائد بين المؤشرات الرئيسية بالبورصة العربية.

وأشار الدكاني إلى أن قيم تداول الأسهم في البورصة المصرية ارتفعت إلى 242 مليار جنيه، خلال النصف الأول من العام الجاري، مقابل 141 مليار جنيه بالنصف المقارن من العام الماضي، لافتا إلى أن قيم التداول خلال يونيو الجاري بلغت 32 مليار جنيه مقابل 13 مليار جنيه في يونيو 2022.

وأعلن رئيس البورصة أن معدل زيادة رؤوس الأموال ارتفع خلال النصف الأول من العام الجاري إلى 8.3 مليار جنيه مقابل 6.1 مليار في الفترة نفسها من العام الماضي، كما نوّه بأن حجم التوزيعات النقدية للشركات خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ 24.7 مليار جنيه مقابل 23.5 مليار جنيه بالفترة المقارنة.

وكشف الدكاني عن تراجع حجم تداول المستثمرين المصريين الأفراد إلى 15% خلال النصف الأول من العام الجاري مقابل 39% بالفترة المقارنة من العام الماضي، مشيرا إلى أن نسبة تداول المؤسسات على الأسهم بلغت 34% خلال نفس الفترة مقابل 53% عن النصف المقارن العام الماضي، كما انخفضت نسبة تداول المستثمرين الأفراد العرب و الأجانب إلى 24%.

وحول المستجدات الخاصة بالمؤشرات، لفت الدكاني إن إطلاق مؤشر الاستدامة الإفريقي مازال في طور الدراسة ولم تظهر ملامح انتهائها حتى الآن، متوقعا إطلاقة خلال العام القادم 2024.

كما أكد أن البورصة تدرس إلغاء المؤشرات متساوية الأوزان، وإطلاق مؤشرات على منوال المؤشر الرئيسي لتحقيق العدالة في المقارنة بين المؤشرات.

رامي الدكاني رئيس البورصة المصرية

الدكاني: ندرس إلغاء المؤشرات متساوية الأوزان

المؤشر EGX30 صعد 23.5% منذ بداية العام محققا أعلى عائد بين مؤشرات البورصات العربية

قطاع التكنولوجيا يعمل على تطوير نظام لتداول وتلقي طلبات وثائق الذهب

تداول أسهم طاقة عربية بعد عيد الأضحى

ندرس إصدار رخصة بمزاولة نشاط مدير علاقات المستثمرين بالشركات

تداول سندات الخزانة المصرية خلال شهر سبتمبر بحد أقصى

Hapi App
أكثر سهولة
hapijournal.com

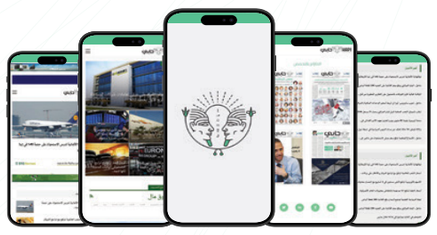

قناة السويس تسجل إيرادات قياسية بقيمة 9.4 مليار دولار

ربيع: طرح 20% من أسهم شركة الرباط في البورصة

حابي

أعلن الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، تسجيل القناة إيرادات قياسية بنحو 9.4 مليار دولار خلال العام المالي 2022/ 2023، لأول مرة في تاريخها، مقارنة مقارنة مع 7 مليارات في السنة المالية السابقة.

وكانت آخر أرقام معلنة حول إيرادات قناة السويس قد كشفت تسجيلها ارتفاعا بنحو 35% في الربع الأول من 2023، إلى 2.3 مليار دولار خلال الربع الأول من العام 2023، مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، وفقا للمستشار أحمد فهمي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية.

كما أكد ربيع، خلال مؤتمر صحفي أمس، طرح 20% من أسهم شركة الرباط، التابعة لهيئة قناة السويس، في البورصة المصرية، ضمن برنامج الطروحات الحكومية، كتجربة.

وأشار إلى أن شركة الرباط واعدة وحققت نجاحات كبيرة، متوقعًا وجود إقبال كبير على الأسهم عند طرحها، بما يوفّر عائد إلى قناة السويس والدولة.

كما أكد ربيع أن بيع أو تأجير قناة السويس أمر غير وارد، مضيفًا أن أصول الهيئة ملك المصريين، وطبعا للدستور أي مشروع يخص القناة يجب الرجوع فيه إلى الشعب من خلال مجلس النواب.

وشدد رئيس الهيئة على عدم صحة الإدعاءات بتراجع معدلات الأمان الملاحي بقناة السويس، موضحا أن معدل وقوع الحوادث في القناة لا يتعدى نسبة 0.09%، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تذكر

الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس

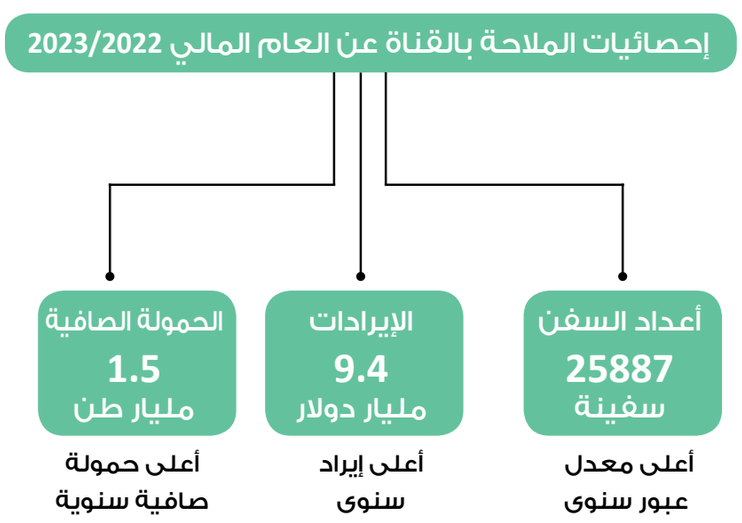

مقارنة بمعدلات العبور السنوية بالقناة، والتي تتجاوز 25 ألف سفينة سنويا.

وأضاف أن قناة السويس قطعت شوطا كبيرا نحو تعظيم الاستفادة من أصول الهيئة من خلال عدة خطوات متوازية لتطوير وإعادة هيكلة شركاتها التابعة وإضافة خدمات جديدة لها؛ مما أثمر عن نجاح 5 شركات من أصل 7 شركات في تحقيق أرباح، ومن المستهدف استكمال استراتيجية تطوير الشركات التابعة.

وأوضح ربيع أن استراتيجية تطوير الهيئة 2030 تصبو إلى تنويع مصادر الدخل وعدم الاقتصار على رسوم عبور القناة من خلال خطة طموحة قصيرة ومتوسطة الأجل لجذب العملة الصعبة من خلال الدخول في مجالات عمل جديدة أبرزها وضع مصر على الخريطة العالمية لسياحة اليخوت.

لمكافحة التضخم

رئيس الفيدرالي الأمريكي: سنواصل رفع الفائدة لكن بوتيرة أبطأ

وكالات

قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، جيروم باول، إنه من المقرر مواصلة رفع الفائدة لكن بوتيرة أبطأ.

وتتوقع الأسواق بنسبة حوالي 78% رفع نطاق أسعار الفائدة إلى ما بين 5.25% و5.5% الشهر المقبل، ومن المرجح أن تكون تلك نهاية دورة التشديد النقدي في الولايات المتحدة.

وقال باول، في شهادته أمام الكونجرس حول السياسة النقدية، إنه من المرجح أن يكون هناك المزيد من رفع لمعدلات الفائدة في المستقبل حيث يحاول الفيدرالي مكافحة التضخم.

وتأتي هذه التعليقات بعد تثبيت الفيدرالي معدلات الاقتراض في اجتماع الأسبوع الماضي بعد سلسلة من الارتفاعات دامت لعشر اجتماعات متتالية.

ومع ذلك، أشار المسؤولون إلى أنه قد يكون هناك ارتفاعان إضافيان بمقدار ربع نقطة مئوية في الأفق هذا العام.

وأضاف باول، أمام لجنة الخدمات المالية بمجلس النواب: "يتوقع جميع المشاركين في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة تقريبًا أنه سيكون من المناسب رفع أسعار الفائدة إلى حد ما بنهاية العام".

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- أسعار الذهب المحلية تواصل التراجع وعيار 21 يسجل 2150 جنيها
- مدينة مصر تطلق مشروع Elan ضمن خططها التوسعية في سراي
- جي بي كوربوريشن تطلق شركة Kredit لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
- طاقة الإماراتية تعرض الاستحواذ على حلول المياه المستدامة القابضة مقابل 463 مليون دولار
- معدل التضخم السنوي في بريطانيا يستقر عند 8.7%

edita
the sweet side of life